اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريخ: 25-09-2008 رقم العدد: 16591 رقم الصفحة: 10 مسلسل: 57 رقم القصاصة: 1

## الصناعات المعدنية في المرتبة الأولى تليها الكيماوية

# ٢٩٦ مليار ريال رأس المال المستثمر في مصانع المملكة

واس – الرياض

شكّلت ٣٩٠٦ مصانع منتجة في المملكة حصيلة نهضة صناعية حوّلت المملكة خلال فترة وجيزة من بلد يستورد مختلف احتياجاته إلى بلد يصنع كثيرا من المنتجات فضلا عن تصدير جزء كبير منها.

وقدرت الإحصاءات التي حصلت عليها «واس» إجمالي رأس المال المستثمر في هذه المصانع حتى نهاية عام ١٤٢٧ هـ بنحو ٢٩٦,٥ مليار ريال أما عدد العاملين بها فارتفع إلى نحو ٤٠٠ ألف عامل.

وتوزعت المصانع على مختلف النشاطات الصناعية أكبرها من حيث عدد المصانع الصناعات المعدنية ثم الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية تليها صناعات الصيني والخزف ومواد البناء والمنسوجات والملابس الجاهزة ثم صناعة المواد الغذائية وغيرها من النشاطات.

وشهد قطاع الصناعات التحويلية بالمملكة نموا جيدا خلال العام ٢٠٠٧، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي ٨,٦ في المائة كما تطور إسهام القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي بشكل ملحوظ مما يعكس قوة نمو هذا القطاع، إذا بلغت المساهمة النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي غير النفطي حوالى ١٣,٦ في المائة في العام ٢٠٠٧، وقد ساهم القطاع الصناعي بشكل كبير في زيادة صادرات المملكة من السلع غير البترولية والتي ارتفعت في العام نفسه بمعدل ٢٤,٩ في المائة.

وبلغت قيم صادرات المملكة الصناعية عام ٢٠٠٧ نحو ٨٧,٥ مليار ريال من منتجات الصناعات الوطنية غير النفطية صدرتها إلى أكثر من ١٢٠ بلدا.

وتصدرت المنتجات الكيميائية واللدائن صادرات المملكة من غير النفط الخام حيث بلغت قيمتها في عام ٢٠٠٧م ٥٤٠٣٦ مليون ريال، تلتها منتجات الصناعات الكيميائية بقيمة بلغت ٣١١٥٠ مليون ريال ثم المعادن العادية ومصنوعاتها بقيمة قدرها ٨٩٠٥ ملايين ريال والسلع الغذائية بقيمة ٧٤٤٢ مليون ريال.

وقد أنشئت الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» عام ١٣٩٦هـ لمواكبة الأهداف الإستراتيجية لخطط التنمية ولتصبح ركيزة من ركائز النمو الصناعي بمجمعاتها الصناعية التي تطبق أحدث التقنيات الدولية لإنتاج المعادن والأسمدة والمواد البتروكيماوية والراتنجات اللدائنية وفق أرقى المستويات العالمية.

وامتد نشاط «سابك» التسويقي إلى أكثر من ١٠٠ دولة من خلال ١٨ مجمعا صناعيا بلغت طاقتها الإنتاجية في نهاية عام ٢٠٠٧م ٥٥ مليون طن متري بزيادة ١٢ في المائة عن العام السابق سوق القسم الأكبر منها عالميا بعد تلبية متطلبات الأسواق المحلية حيث بلغت الكميات المسوقة ٤٤,٥ مليون طن متري بزيادة بلغت ١٢في المائة أيضا وقفزت قيمة إيراداتها لنفس العام ٢٠٠٧ إلى ١٢٦,٢ مليار ريال بزيادة نسبتها ٤٦ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٦ محققة أرباحا صافية بلغت ٢٧ مليار ريال بزيادة قدرها ٣٣ في المائة عن العام السابق كما تصاعدت الأرباح التشغيلية بنسبة ٣٢ في المائة مسجلة ٤١ مليار ريال مقابل ٣١ مليار ريال للعام السابق.

وتنفذ «سابك» سلسلة من مشاريع التوسعة حتى عام ٢٠٠٨ والتي تستهدف بلوغ إجمالي طاقتها السنوية البالغة ٦٤ مليون طن.

وألقت التقارير الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة الضوء على إنشاء ١٤ مدينة صناعية في المملكة بمساحة إجمالية بلغت نحو ٩٠ مليون متر مربع تبلغ مساحة الجزء المطور منها ٥٣ مليون متر مربع بالإضافة إلى تخصيص مساحات أخرى لمواجهة الاحتياجات المستقبلية لهذه المدن.

وبلغ عدد المصانع بها ١٨٠٠ مصنع منتج تبلغ استثماراتها أكثر من ٦٠ مليار ريال ويعمل بها حوالى ١٥٢ ألف عامل.

وبلغ إجمالي ما صرف على تطويرها حتى نهاية الربع الأول من عام ١٤٢٥هـ أكثر من ٢٥٠٠ مليون ريال.

وتقوم وزارة التجارة والصناعة حاليا بتجهيز العديد من المدن الصناعية الجديدة منها ما هو تحت التطوير ومنها ما سيتم تطويره مستقبلا.

وبلغ إجمالي المساحات غير المطورة والمخصصة لإقامة مدن صناعية جديدة أكثر من ٤٥٨ مليون متر مربع.

علاوة على المدينتين الصناعيتين العملاقتين التابعتين للهيئة الملكية للجبيل وينبع والتي تضمنت الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ مشاريع جديدة في هاتين المدينتين لتطوير وتجهيز البنية التحتية

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 25-09-2008 رقم العـدد: 16591 رقم الصفحة: 10 مسلسـل: 57 رقم القصاصة: 2

للصناعات «الجبيل (٢) وينبع (٢)»، وإنشاء أرصفة إضافية للموانئ وإنشاء محطات تحويل وتوزيع وشبكات الكهرباء والاتصالات، وتطوير وتوسعة التجهيزات الأساسية للصناعات البتروكيماوية على مساحة إجمالية تبلغ ٨٧ مليون متر مربع، وإيصال الخدمات لحدود المدن الصناعية الأخرى.

وأكدت خطط التنمية المتعاقبة أهمية التصنيع بوصفه البديل الأمثل للإسراع في تحقيق أهداف التنمية الرامية إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وتخفيف الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام وزيادة إسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية وتوفير فرص وظيفية جديدة وتنمية القوى العاملة الوطنية وإرساء قاعدة تقنية صلبة.

وتطورت الصناعة في المملكة العربية السعودية خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة تطورا كبيرا ونما القطاع الصناعي نموا ملموسا من حيث الكم والنوع والتقنية الحديثة بفضل الله ثم بفضل ما تبذله حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي العهد الأمين من جهود في بناء قاعدة صناعية قوية.

ورصدت التقارير معالم القطاع الصناعي في المملكة التي تحددت خلال المراحل التنموية السابقة التي تكون عبرها هيكل الصناعة السعودية ليشمل ثلاثة قطاعات فرعية هي الصناعات البتروكيماوية وصناعة تكرير النفط والصناعات التحويلية الأخرى.

وكان قطاع البتروكيماويات حجر الزاوية في التنمية الصناعية بالمملكة بينما يعمل قطاع تكرير النفط على زيادة القيمة المضافة للزيت الخام علاوة على إسهامه في دعم الصادرات الصناعية.

أما قطاع الصناعات التحويلية الأخرى فيتكون من أعداد ضخمة من المصانع المنتجة لقاعدة عريضة ومتنوعة من المنتجات.

في حين يتولى القطاع الخاص مسؤولية تطوير معظم النشاطات الصناعية وتعمل الجهات الحكومية ذات العلاقة على تطبيق سياسات وبرامج التنمية الصناعية وهذه الجهات هي وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للاستثمار والهيئة الملكية للجبيل وينبع وصندوق التنمية الصناعية السعودي.

اسم المصدر: المدينة المنورة
التاريـــخ: 25-09-2008 رقم العـدد: 16591 رقم الصفحة: 10 مسلسـل: 57 رقم القصاصة: 3

# أكثر من ٤٠٠ ألف عامل يديرون عجلة الصناعات الوطنية

## ٨٧ مليار ريال صادرات المملكة من الصناعات غير النفطية